



بيان

صادر عن رئاسة الاتحاد البرلماني العربي، باسم الاتحاد

يدين قرار وزارة الخارجية الأمريكية بحذف اسم فلسطين، وأي إشارة للأراضي أو السلطة الفلسطينية، من الموقع الإلكتروني الخاص بها لذكر أسماء الدول - فلسطين المحتلة

في ضوء الانحياز الفاضح للإدارات الأمريكية المتعاقبة إلى جانب "إسرائيل" وقواتها المحتلة الغاصبة، فضلاً عن مآطلتها في إعاقة التوصل لحل للصراع العربي-الإسرائيلي، وإحلال السلام في المنطقة، تنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة، ذات الصلة بفلسطين العربية المحتلة، قررت وزارة الخارجية الأمريكية في إدارة الرئيس دونالد ترامب، في انتهاك صارخ لمبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية، حذف اسم الأرض الفلسطينية المحتلة أو السلطة الفلسطينية، من قائمة تعريف المناطق في الشرق الأوسط. وبصدور هذا القرار العدائي الذي يمهّد لتصفية القضية الفلسطينية، وتغييبها اسماً وأرضاً وشعباً عن المحافل الدولية،

فإن الاتحاد البرلماني العربي، وإذ يؤكد أن هذا القرار المستهتر ما هو إلا كشف وإظهار للسياسة الممنهجة الأمريكية المعادية، لحقوق الشعب الفلسطيني، فسياسة الرئيس ترامب الداعمة والمنحازة للاحتلال الإسرائيلي، تسعى جاهدة لتمرير صفقة القرن بعد شطب اسم فلسطين من الذاكرة الجمعية الدولية، حول الاحتلال الإسرائيلي الغاشم، الذي يمعن في إرهابه الدموي واستيطانه اللاأخلاقي في أراضي الدولة الفلسطينية،

وإذ يحذّر، من خطورة هذا القرار كونه مقدمة لتنفيذ "صفقة القرن" الأمريكية، التي تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية، وإعطاء الضوء الأخضر لقوات الاحتلال الإسرائيلي، لتنفيذ المزيد من عمليات التهجير، وهدم المنازل، وطمس ملامح فلسطين التاريخية، خصوصاً فيما يتعلق بالقدس وجوارها،

وإذ يحذّر، أيضاً من مغبة التعسف والاستهتار الأمريكي بمبادئ القانون الدولي، ومقررات الشرعية الدولية، فدولة فلسطين تعترف بما 140 دولة في العالم، وهي عضو في أكثر من 150 منظمة دولية، ولديها اتفاقيات ثنائية مع معظم دول العالم، وهذه حقائق لا يمكن لأي قرار أمريكي، أو إسرائيلي تغييرها أو إنكارها،

فإن الاتحاد البرلماني العربي يدين ويرفض، هذا القرار الشائن الذي يستبيح حقوق الشعب الفلسطيني، غير القابلة للتصرف، في وجودهم على أرضهم تاريخياً، فضلاً عن حقهم في تقرير المصير والعودة، وإقامة الدولة المستقلة، وعاصمتها مدينة القدس الشرقية،



مؤكداً، أن السياسات الإسرائيلية-الأمريكية السافرة والممنهجة، التي تهدف إلى اقتلاع الشعب الفلسطيني الشقيق من جذوره، وترحيله قسراً عن أرض أجداده، لن تغير من حقيقة أن فلسطين دولة عربية، ترضح تحت الاحتلال الإسرائيلي الغاصب، وحقوق شعبها محمية بمئات القرارات، التي أصدرتها الجمعية العامة، ومجلس الأمن الدولي، والمؤسسات الدولية،

ويطالب، مجلس الأمن الدولي، بصفته الهيئة المسؤولة عن حفظ الأمن والسلام الدوليين، وتطبيق قرارات الشرعية الدولية، بتحمل مسؤولياته، واتخاذ موقف حازم وصريح لرفض وإدانة هذا القرار العدواني الاستفزازي، الذي لن يكون له أي أثر واقعي أو قانوني، سوى إشعال المنطقة برمتها، بما فيها "دولة الاحتلال الإسرائيلي"، وإغراقها في مزيد من الفوضى وانعدام الأمن والاستقرار،

ويشدّد، على محورية القضية الفلسطينية، وقدرتها الشريف بالنسبة للأمتين العربية والإسلامية، والعالم أجمع، فدولة فلسطين الشقيقة، ستبقى بوصلة العرب والمسلمين، ومنازة النضال حتى استعادة كامل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الأبي والمقاوم،

ويعرب الاتحاد البرلماني العربي، عن وقوفه ودعمه الكامل والمبدئي لدولة فلسطين العربية، اسماً وأرضاً وشعباً، مؤكداً أن هذا الإجراء الأمريكي مرفوض عربياً ودولياً، ولن يؤثر على عزيمة الشعب الفلسطيني، وصموده ونضاله العادل، لتحقيق استقلاله واستكمال بناء دولته، بدعم وإجماع أصحاب الإرادة الحرة في الأمتين العربية والإسلامية ودول العالم أجمع.

عن الاتحاد البرلماني العربي

الرئيس المهندس عاطف الطراونة

رئيس مجلس النواب

في المملكة الأردنية الهاشمية



بيروت 28 آب / أغسطس 2019